

عقد مقاولات رقم (٦٧٦ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الاثنين الموافق ٣ / ٢ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية اعمال انشاء حواجز خرسانية بطريق راس غارب / الشيخ فضل (المنطقة التاسعة - البحر الاحمر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

(طرف أول)

ثانياً:

وشركة ساب للدهانات الحديثة الكائن مقرها / العقار رقم ٩١ امتداد الأمل عمارات الشرطة - القاهرة وشكلها القانوني (شركة تضامن) والمُصنفة (شركة كبيرة) سجل تجاري رقم (٣٤٥٥٥٦) بطاقة ضريبية رقم (٥٧٥-٢٥٥-٩٩٤) مأمورية ضرائب (البساتين) كود (٢٠١١) بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء رقم (٣٦٩٧٣) فئة (خامسة) تصنيف اعمال طرق وكباري تنتهي في ٢٠٢٥/٤/٣ تليفون رقم ٠٢٢٧٠٠٥٧٤٢ فاكس رقم ٠٢٢٧٠٠٥٧٤٢ بريد الإلكتروني E-mail: sappaints@yahoo.com، ويمثلها السيد المهندس / سعد محمد سعد الجنسية / مصري بطاقة رقم قومي / ٢٧١٠٢١١٠١٠٤٢١٨ بصفته مدير وشريك بموجب السجل التجاري بصفته المتعاقد معه.

(طرف ثان)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ انشاء حواجز خرسانية بطريق راس غارب / الشيخ فضل (المنطقة التاسعة - البحر الاحمر) وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول. وفي ضوء اعتماد السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة الصادر في ٢٠٢٤/١٢/٨ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على انشاء حواجز خرسانية بطريق راس غارب / الشيخ فضل (المنطقة التاسعة - البحر الاحمر) ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٤,٩٥٠,٠٠٠ جنيه (فقط وقدرة اربعة مليون وتسعمائة وخمسون الف جنيه لا غير) والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة. وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

البند الأول

يُعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد رقم (بدون) المؤرخ ٢٠٢٤/١٢/٨، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومُتمماً ومُكملاً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه

- ٣- ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.
٤- ملحق (٤): البرنامج الزمني للتنفيذ.

- ١- ملحق (١): وصف موضوع العقد.
٢- ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.

